القمة مشروع قرار ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ازاء ذلك قاطع الملك حسين أعمال مؤتمر القمة بالفعل . غير انه راهن مرة اخرى على تجنيب المؤتمر الموافقة على النص الوارد أعلاه في مشروع القرار ، وذلك بالضغط من خلال ورقة أخرى ، وهي تهديده بالامتناع هذه المرة عن المشاركة بأعمال مؤتمر جنيف(٨) .

دعم التحرك الاردني هذا داخل أروقة مؤتمر الجزائر ، بتصريح سياسي افضى به رئيس الحكومة الاردنية عقب مقابلته والملك حسين ، لسفيري الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، اللذين سلما الحكومة الاردنية دعوة رسمية لحضور مؤتمر جنيف . فقد اختار رئيس الحكومة الاردنية الوقت المناسب لاعطاء ورقة الضغط الاردنية هذه فاعليتها القصوى ، وذلك لمنع مؤتمر القمة من تبني مشروع القرار المشار اليه . فقد نقلت وكالة الانباء الرسمية الاردنية على لسان زيد الرفاعي قوله ، ان الاردن « غير مستعد لحضور مؤتمر السلام اذا تقرر انشاء حكومة فلسطينية في المنفى تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وغزة على أساس انها اراض فلسطينية ومن اختصاص الحكومة الفلسطينية » . وأضاف الرفاعي ان الاردن لن يحضر المؤتمر كذلك اذا اعتبر مؤتمر القمة منظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني (وكان المؤتمر لم ينه أعماله بعد في الجزائر)(٩) .

غير ان مؤتمر القمة العربي أصدر بعد مناقشات طويلة ، قراراته متضمنة بندا ينص على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي **الوحيد** للشعب الفلسطيني(١٠) . فجاء ذلك تكريسا للحقائق الفلسطينية التي تجسدت ، طوال سنوات الهزيمة السابقة ، عبر كفاح وطني مرير ، واضافة بارزة وهامة على قاعدة الشرعية الفلسطينية .

بصدور هذا القرار العربي ، الذي اعتبر بحق رجحانا في كفة النضال الوطني الفلسطيني ، وخطوة أخرى على طريق تميزه واستقلاليته ، لم تعد الخيارات مفتوحة أمام النظام الاردني . وبدا واضحا التراجع العملي للنظام عن تهديداته السابقة بمقاطعة مؤتمر جنيف ، والذي تمثل بحضور رئيس الوزراء الاردني الدورة الاولى من اجتماعات المؤتمر في ١٩٧٣/١٢/٢١ . ان الرهان الاردني في هذه المرحلة ، وفي ظل المعطيات السياسية الجديدة ، يعتمد على مجموعة العناصر غير الثابتة والممكن تطويرها لصالحه ، في الموقف الدولي ، وخاصة في موقف الولايات المتحدة الاميركية — احدى الدولتين الراعيتين للمؤتمر — التي تحرص على ان لا تجري دفة التسوية بما لا يخدم المصالح السياسية للنظام الاردني ، او — في الحدود الدنيا — الا تضر بمصالح النظام .

من خلال هذا التصور العام للمحددات العامة في الموقف الاميركي ، أخذت الصيغ السياسية الاردنية ، حول التمثيل ومستقبل الضفة الغربية ، تحاول عن طريق الاندراج في أطر تطبيقية تمكنها من فرض سياسة الامر الواقع ، اختراق جدار الاجماع العربي والتصميم الفلسطيني حول حق منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني بدون منازع .

هكذا جاءت مطالبات زيد الرفاعي ، رئيس الوفد الاردني الى مؤتمر جنيف ، بـ « فك ارتباط » القوات الاردنية — الاسرائيلية على الجبهة الاردنية ، تترجم الفهم الاردني ذاك ، بنقله الى خطوات عملية وملموسة على الصعيد « الجغرافسياسي » ، يكون لها قوة الفعل المادي والمباشر على التوجهات المختلفة لاطراف الصراع في المنطقة ، وحجم